



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.

الضرائب

العدد رقم (٣١٦)

أبريل

٢٠٢٦

نشرة شهرية تصدر عن مركز
المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع
لمجلس الوزراء المصري.



قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع
من واقع الصحافة المصرية.

الضرائب

IDSC | عن المركز

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فخر رائد ومُصنَّف دوليًا، تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة، بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسية في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له، وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعدّ تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميُّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناءً، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهِّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة: المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافًا إقليميًا ودوليًا بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد طوَّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديراً لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيڤي أوردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

فريق العمل

رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

مديرة التحرير

أ. دانية أمين
المديرة التنفيذية للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل

أ. حسن محمد

فريق العمل

أ. هبة رجب
أ. رانيا ضياء

المراجعة الفنية

أ/ وليد عبد الرحيم محمد جاب الله
موجه فني بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية
لضرائب الدخل

المراجعة

الإدارة العامة للجودة

أ. هبة أبو الوفا
أ. حسام شومان
أ. محمود حنفي

تمثل آراءً ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب -فضلاً عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف: (القومية - الحزبية - المستقلة)، وما تشتمل عليه من مقترحات وحلول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشكلاته، ثروة فكرية ورافداً مهماً يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام برصد هذه الآراء واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها، أمراً على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت «قاعدة بيانات قضايا وآراء» في عام ٢٠٠٧، لتحقيق أهداف: الرصد - الاستخلاص - التسجيل والتخزين - البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلاً عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن «قاعدة بيانات قضايا وآراء» تسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن إلى أكثر من ٨٠ ألف تسجيلية، علماً بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضاً وطباعتها.

وتعد «نشرة قضايا وآراء» التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة: حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدارة التي بين أيدينا تتضمن (٢٩) تسجيلية في موضوع «الضرائب»، وهي للمواد الصحفية التي نُشرت خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤، إلى سبتمبر ٢٠٢٥، من صحف: (الأخبار- الوفد-اليوم السابع-الشروق الجديد-العالم اليوم-الجمهورية- الأهرام).

جدير بالذكر أن إصدارات النشرة جميعاً متاحة ورقياً بالمكتبة، وإلكترونياً على نظام القاعدة، أو من خلال موقع المكتبة على شبكة الإنترنت.

هذا، ويسعد «مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل، شكلاً، وموضوعاً، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة library@idsc.gov.eg

• جدير بالذكر أن المواد التي يتم رصدها، والتي تتضمنها النشرة لا يمكن أن يتم المساس بنصوصها فهي تُذكر بالنشرة طبقاً للعبارة التي ذكرها مؤلفوها، دون أدنى مسؤولية في ذلك على مكتبة المركز، فضلاً عن أن المقترحات الواردة بالنشرة لا تعني بالضرورة أن أيّاً منها لم يتم تنفيذه بعد من الجهات المعنية، كما أن تقييم هذه المقترحات ليس مسؤولية أو وظيفة القائمين على إعداد النشرة: حيث تعتمد منظومة قضايا وآراء على رصد المواد الصحفية بشكل حصري، كما أن الآراء والمقترحات الواردة بالنشرة لا تعبر - بالضرورة - عن وجهة نظر المركز.

أبرز المقترحات والآراء الواردة في النشرة

إعادة النظر في الضرائب المفروضة على المدارس الخاصة، وتشديد الرقابة على المدارس التي ترفع المصروفات دون سند قانوني وإصدار قرار بمعاملة المدارس التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه معاملة المشروعات الصغيرة، حيث تسهم التيسيرات الضريبية في تخفيف الأعباء عن أولياء الأمور، وتحصيل حق الدولة، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في بناء وإدارة المدارس الخاصة.

(تسجيلية: (١)

التوسع في تطبيق سياسة الحوكمة والشمول المالي لتتيح للنظام الضريبي الثقة والمصداقية والشفافية بجانب قدرة النظام على تحديد المسؤولية وإمكانية المساءلة.

(تسجيلية: (٧)

توفير تقنيات حديثة لحفظ البيانات الخاصة بالعقارات والتحصيل الضريبي إذ يتم جمعها بالقيود في دفاتر ورقية، وكذا تحرير إيصالات السداد بطريقة عفا عليها الزمن باستعمال الكريون مما يصعب قراءتها، وذلك على الرغم من تعدد مراحل السداد، سواء بعد الطعن إذا حدث، وبعد المراجعة بالفرع، ثم التسويات النهائية عن طريق الرئاسة بالمصلحة، مما قد ينتج عنه أخطاء.

(تسجيلية: (٨)

العمل على تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها، وذلك من خلال توحيد الإجراءات للمصالح الضريبية جميعًا، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة.

(تسجيلية: (١٧)

إعفاء المصانع من الضريبة العقارية بشكل نهائي أو على الأقل وضع أسس محاسبية جديدة للضريبة العقارية على المصانع تستند إلى القيمة الإنشائية، وليس القيمة السوقية على أساس أن صاحب المصنع لا يستفيد من ارتفاع قيمة الأرض فهي ليست وحدة استهلاكية، وإنما وحدة إنتاجية توفر فرص عمل وتلبي الاحتياجات المحلية وتقلل الاستيراد وتزيد الصادرات وتعزز الاحتياطي الأجنبي للدولة.

(تسجيلية: (٢١)

أبرز المقترحات والآراء الواردة في النشرة

وضع فلسفة للضرائب في مصر، والبعد عن التقديرات الجزافية، والحفاظ على التطبيق العادل للضرائب، ووضوح السياسات الضريبية خلال السنوات القادمة، ذلك الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مجتمع الأعمال لوجود شفافية وحوكمة في الإجراءات الضريبية ونسبة الضرائب في الأعمال في السوق المصرية، وبالتالي يسهم ذلك في تشجيع وجذب الاستثمارات وخلق مزيد من التدفقات النقدية خاصة الدولار؛ وذلك لوضوح السياسات الضريبية للدولة، وعدم وضع أي أعباء إضافية على القطاع الخاص وعلى مجتمع الأعمال، ليصبح حافزاً قوياً، ويخلق مزيداً من الثقة بين القطاع الخاص والدولة.

(تسجيلية ٢٣)

توجيه نصف إيرادات برنامج الطروحات لخفض حجم المديونية الحكومية بشكل مباشر مع العمل أيضاً على إطالة عمر الدين، بالإضافة إلى وضع سقف لإجمالي الاستثمارات العامة للدولة بكامل هيئاتها وجهاتها لا يتجاوز تريليون جنيه في العام المالي المقبل، لإفساح المجال للقطاع الخاص؛ نمو الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٦٠%، والإيرادات الضريبية بنسبة ٣٠%، دون إضافة أي أعباء ضريبية على المواطنين أو المستثمرين، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية بتعظيم جهود الاستغلال الأمثل للنظم الضريبية الإلكترونية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

(تسجيلية ٢٤)

العمل على تعزيز الوعي في مفاهيم الذكاء الاصطناعي والتقنيات والتحديات والفرص المستقبلية ودورها في المنظومة الضريبية وتطويرها، وكذلك إبراز الدور الحيوي للذكاء الاصطناعي، وتأثيره في سرعة وإنجاز العمليات الضريبية.

(تسجيلية ٢٥)

١) خبراء الضرائب يطالبون بتشديد الرقابة على المدارس الخاصة/ الوفد

مستخلص:

تقوم بعض المدارس الخاصة بفتح حسابات مالية منفصلة عن الحسابات الرسمية للوزارة للتحايل على أولياء الأمور، وبالتالي تستطيع رفع مصروفاتها دون سند قانوني.

ويُقترح:

- إعادة النظر في الضرائب المفروضة على المدارس الخاصة، وتشديد الرقابة على المدارس التي ترفع المصروفات دون سند قانوني وإصدار قرار بمعاملة المدارس التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه معاملة المشروعات الصغيرة، حيث تسهم التيسيرات الضريبية في تخفيف الأعباء عن أولياء الأمور، وتحصيل حق الدولة، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في بناء وإدارة المدارس الخاصة.



٢) تشمل العقارية والقيمة المضافة والدمغة على البورصة: ٦ مقترحات للحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية/ عبد القادر إسماعيل

مستخلص:

لقد رحبت جمعية خبراء الضرائب المصرية بالحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية، تشمل حوافز ومزايا للملتزمين ضريبياً، حيث إن ذلك يسهم في زيادة الامتثال الضريبي وتعزيز الالتزام الطوعي، وقدمت الجمعية ٦ مقترحات للحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية من أجل تحفيز الاستثمار وتخفيف الأعباء عن الممولين وتحقيق التوازن بين تحصيل حق الدولة وتشجيع النشاط الاقتصادي.

ويُقترح:

- رفع حد التسجيل في ضريبة القيمة المضافة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ٣ ملايين جنيه، حيث لم تحدث أي تعديلات على حد التسجيل منذ صدور القانون عام ٢٠١٦، رغم تضاعف سعر الصرف وارتفاع معدل التضخم، وبالنسبة للأسهم غير المقيدة في البورصة هناك غموض وخلافات شديدة حول حساب "تكلفة الاقتناء"، ولا بد من تعريف واضح ومعايير محددة لحساب تكلفة الاقتناء من أجل تنشيط سوق الأوراق المالية ودعم ثقة المستثمرين وضخ مزيد من السيولة وتهيئة المناخ لنجاح برنامج الطروحات الحكومية.
- احتساب المساهمة التكافلية على صافي الأرباح، وليس على مجمل الإيرادات وإلغاء ضريبة توزيعات الأرباح، منعاً للازدواج الضريبي، وكذلك إعادة النظر في الغرامات والضريبة الإضافية، لأن التأخير في فحص الملفات في كثير من الأحيان يكون نتيجة عدم وجود عدد كاف من مأموري الضرائب لفحص الملفات.

٣) للاستفادة من مزايا النظام الضريبي المبسط/ بريد القراء

مستخلص:

حسباً فعلت الدولة عندما أصدرت مبادرة الحزمة الأولى للتييسيرات الضريبية بحوافز استثنائية بشأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين، وبشأن بعض الحوافز والتييسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه، وبشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠ فيما يختص بمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، وغيرها من أحكام، وذلك بهدف دعم المشروعات الصغيرة وتشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في الاقتصاد الرسمي والتصالح مع الأوضاع غير المقننة وإتاحة معاملة ضريبية مبسطة لمن لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه وتحفيز المواطنين على التعامل مع مصلحة الضرائب المصرية بشفافية وبثقة متبادلة فيما بينهما.

ويُقترح:

- تذليل أي عقبات أو تحديات قد تتبين من خلال التطبيق العملي على أرض الواقع لمبادرة الحزمة الأولى للتييسيرات الضريبية بحوافز استثنائية، والدفع نحو التبسيط والحد من اختلاف وجهات النظر واستمرار إصدار التعليمات التنفيذية اللازمة وإقرار مزيد من التسهيلات، خاصة فيما يختص ببعض العقبات، ومنها على سبيل المثال: منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني بشأن المشروعات والأنشطة والمنشآت المتناهية الصغر التي يتعذر تطبيقها المنظومة من الناحية العملية.
- وضع رؤية عملية تتسم بالمرونة والفاعلية، والإفصاح عنها بكل وضوح وشفافية بموجب قرارات وتعليمات يتم إصدارها والالتزام بها بشأن جهات لا غنى عن تعامل الممولين معها.

مستخلص:

إن ظاهرة التهرب الضريبي وعدم حصول الخزانة العامة على حقوقها، لا تقتصر على نشاط معين أو قطاعات محددة، بل هي للأسف ظاهرة منتشرة لدى المهن الحرة كافة.

ويُقترح:

- بذل المزيد من الجهود لتوسيع المجتمع الضريبي بحيث يشمل أصحاب الدخل والأرباح جميعًا، إلا ما يراه المشرع في غير صالح الاقتصاد القومي.
- أن يتم البحث عن الطاقة الضريبية الممكنة وفقًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، بحيث يتمكن المجتمع من تحقيق إيرادات ضريبية أكثر دون التأثير في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار.
- بذل المزيد من الجهود لحصر المجتمع الضريبي، ووضع القواعد التي تساعد على الحصول على الضرائب المستحقة عليه، وذلك لأن به شرائح ذات دخول مرتفعة للغاية، بل والأغرب من ذلك أنها تستطيع نقل عبء الضريبة دون عناء يذكر، الأمر الذي يدفعنا إلى المطالبة بتقنين هذه الأوضاع عن طريق التعاون بين مصلحة الضرائب والنقابات المهنية.

هـ) التفاصيل الغائبة في ضريبة الدمغة تثير قلق سوق المال / الوفد

مستخلص:

تشهد أروقة سوق المال حالة من الترقب الممزوج بالقلق، بعدما أعلنت الحكومة عن استبدال ضريبة الأرباح الرأسمالية بـضريبة دمغة على التعاملات في الأوراق المالية، دون أن تكشف عن التفاصيل الحاسمة المتعلقة بالنسب أو آلية التطبيق.

ويُقترح:

- ضرورة ألا تتجاوز نسبة ضريبة الدمغة على التعاملات في الأوراق المالية حاجزه، في الألف، حفاظاً على تنافسية البورصة واستقرار مناخ الاستثمار.
- وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة على تقديم الدعم كله، وتذليل العقبات أمام المستثمرين لزيادة عمق السوق، وتوسيع قاعدة المتعاملين.



٦ مطالب برلمانية بالتوسع في إعفاء المنشآت الصناعية من الضريبة العقارية/ هشام عبد الجليل

مستخلص:

إن المنشآت الصناعية "منشآت إنتاج"، وليست منشآت ثروة، بما يسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات، وبما يحقق الاستقرار التشريعي، دون انتظار قرارات الحكومة للإعفاء.

ويُقترح:

- إقرار إعفاء نهائي من الضريبة العقارية على المنشآت الصناعية.



٧) نحو نظام ضريبي يحقق الحماية/ محمد غمري الشوافي

مستخلص:

يعبر النظام الضريبي لأي دولة عن فلسفتها الاقتصادية وفكرها السياسي ونظامها الإداري، حيث ينطلق النظام الضريبي للدول المتقدمة من فلسفة الحماية وصناعة الولاء للدولة والتميز في الحصول على الخدمات وتحقيق التقدم، باعتباره مشاركة من الطبقات القادرة في دعم الإنفاق العام مقابل حماية الأمن القومي وتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع.

ويُقترح:

- تهيئة الثقافة المؤسسية، وتطوير المناخ الداخلي بتهيئة البيئة التشريعية المالية والنظم الضريبية.
- أن ينطلق النظام الضريبي من الرؤية الوطنية للتنمية وتحديد أولويات الخطة من حيث المجالات الضرورية، ويُراعى التحديات الاقتصادية العامة.
- تشجيع وتحفيز القطاعات المختلفة والمجموعة المستهدفة والمتوقعة من الممولين، والتي يمكن من خلالها تحديد الحقوق والالتزامات.
- التركيز على دور الدولة وهويتها بما ينطوي عليه من ضرورة احترام القوانين والالتزام بها وترشيد الإنفاق العام لها منطلقاً من أولويات المواطنين والممولين.
- التوسع في الإدارة الإلكترونية والشمول المالي وما يترتب عليه من تيسيرات في التعامل مع الجهات الضريبية، وتحقيق العدالة.
- إدخال الأنشطة الاقتصادية جميعاً بإدخال الاقتصاد غير الرسمي وما يترتب عليه من العدالة وزيادة الوعاء الضريبي، ويضاعف الحصيلة الضريبية.
- بناء الجدارات الوظيفية والقيادية وتطوير الفلسفة الإدارية لهم بما يعظم القدرات المؤسسية المعتمدة على التعلم المؤسسي والاستفادة من النظم الخبيرة.
- تحسين بيئة الأعمال في الدولة من حيث تطوير نظم تقييم الأداء وقياس نتائج الأعمال للمولين، والبعد عن التقديرات الشخصية أو الجزافية لتقدير الوعاء الضريبي، بما يحقق العدالة والكفاءة الضريبية.

تابع- نحو نظام ضريبي يحقق الحماية/ محمد غمري الشوافي

- التوسع في تطبيق سياسة الحوكمة والشمول المالي لتتيح للنظام الضريبي الثقة والمصداقية والشفافية بجانب قدرة النظام على تحديد المسؤولية وإمكانية المساءلة.
- الالتزام بمثلث التميز في التعامل مع الممولين بأضلاعه الثلاثة: الاحترام والتقدير لأشخاص الممولين والسرعة في الإنجاز والدقة في تقدير الأعباء الضريبية.
- إعادة الهيكلة الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الضريبية بما ييسر صناعة القرار وإصداره، ويساعد على اختيار القيادات والكفاءات الوظيفية.



٨) الضرائب العقارية ومواكبة العصر/ بريد القراء

مستخلص:

على الرغم من اهتمام الدولة بمواكبة التنظيمات التكنولوجية المتسارعة، واستخدامها للتيسير على المواطنين، فإن مصلحة الضرائب العقارية التابعة لوزارة المالية والتي تختص بتقدير وتحصيل الضرائب المفروضة على العقارات سنويًا ما زالت بعيدة عن مواكبة العصر المنشود، لأن علاقتها بالرقمنة تقتصر على سداد المبالغ المتحصلة بالفيزا كارت.

ويُقترح:

- توفير تقنيات حديثة لحفظ البيانات الخاصة بالعقارات والتحصيل الضريبي إذ يتم جمعها بالقيود في دفاتر ورقية وكذا تحرير إيصالات السداد بطريقة عفا عليها الزمن باستعمال الكربون مما يصعب قراءتها، وذلك على الرغم من تعدد مراحل السداد سواء بعد الطعن إذا حدث، وبعد المراجعة بالفرع، ثم التسويات النهائية عن طريق الرئاسة بالمصلحة، مما قد ينتج عنه أخطاء.



٩ مطالب برلمانية بمد العمل بقانون المنازعات الضريبية لمدة عامين/ هشام عبد الجليل

مستخلص:

إن النظام الضريبي المصري يهدف وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وأن الدولة تلتزم بالارتقاء بالنظام الضريبي وتبني النظم الحديثة التي تحقق الكفاءة واليسر والإحكام في تحصيل الضرائب التي يحدد القانون طرق وأدوات تحصيل الضرائب والرسوم أو أي متحصلات سيادية أخرى وما يودع منها في الخزانة العامة للدولة لا سيما أن نجاح المنظومة الضريبية تعتمد على تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بما تحقق السياسة الضريبية التوازن بين حقوق الخزانة العامة وحقوق الممولين والمكلفين بما يوطد جسور الثقة والتعاون بينهما.

ويُقترح:

- أن تكون فترة لجان فض المنازعات الضريبية إلى سنتين، تحقيقًا لمزيد من العدالة وإفساح المجال للبت في التظلمات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القانون تمت الموافقة عليه منذ ٢٠١٦، ويتم التجديد دوريًا كل سنتين.
- تعديل المادة ٣ من قانون ٧٩ لسنة ٢٠١٦ الخاصة بتقديم الطلبات، لتسمح بالنص على قبول الطلبات عن طريق الوسائل الإلكترونية، وهناك تخوف من أن عدم النص صراحة بتقديم الطلبات إلكترونياً، وزيادة عدد اللجان وبعض التخصصات، للسماح بالتدقيق في الملفات.

١٠ مطالب برلمانية بميكنة منظومة إنهاء المنازعات الضريبية لسرعة البت بالطلبات/ هشام عبد الجليل

مستخلص:

إن مشروع القانون المقدم من الحكومة بتمديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية، يستهدف التيسير على الممولين، وفي الوقت نفسه، تخفيفًا لما يتحملونه من أعباء، وحدًا للمنازعات الضريبية، وتوطيد الثقة بينهم وبين الإدارة الضريبية.

ويُقترح:

- الربط بين وزارة العدل واللجان النوعية لسرعة البت في طلبات المنازعات الضريبية.



II اتحاد الأوراق المالية يسعى لحسم مصير ضريبة البورصة بالإلغاء/ الوفد

مستخلص:

تعتبر ضريبة الأرباح الرأسمالية من المعوقات التي تواجه نمو سوق الأوراق المالية بالسوق المحلية من حيث زيادة عدد المتعاملين، أو ارتفاع قيم التداولات.

ويُقترح:

- قيام الرقابة المالية بمد مهلة عامًا للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، حتى تتمكن من توفير أوضاعها، أو الإبقاء لهم على آلية التداول في ذات الجلسة دون رفع الحد الأدنى لحقوق الملكية إلا للشركات الراغبة في مزاولة الشراء بالهامش.
- ضرورة أن يكون الاختبارات المقررة للوظائف الرئيسة في شركات السمرة كل ٦ أو ٧ سنوات، وليس ٣ سنوات.
- حسم مصير ضريبة الأرباح الرأسمالية من خلال التواصل مع الجهات المختصة لمحاولة إلغائها.

١٢ نحو نظام ضريبي عادل وكفاء/ عبد الفتاح الجبالي

مستخلص:

أعلنت الحكومة المصرية مؤخرًا على لسان د. مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وأحمد كوجك وزير المالية عن فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب والممولين تقوم على أساس الشراكة والمساندة واليقين، وتؤكد أن الثقة هي أساس هذه العملية مع التركيز على المستقبل وليس الماضي.

ويُقترح:

- أن يتسم النظام الضريبي بالاتساق مع القوانين الأخرى للدولة والقواعد الدولية المتعارف عليها، حتى لا يؤثر سلبًا في قرارات الاستثمار، ولا يعوق سير الأعمال، وأن يتمتع النظام الضريبي بالمرونة والاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.
- أن يراعى الملاءمة أي يجب أن تُحصّل الضريبة في الفترة وبالأسلوب الأكثر ملاءمة للمكلف بالضريبة، بحيث يتمكن من أداء الضريبة المستحقة عليه بطريقة مناسبة، وفي الوقت المناسب.



مستخلص:

تعد السياسة الضريبية أهم أدوات الحكومة لإدارة النشاط الاقتصادي، وهي ترتبط بحجم الحكومة ودورها في الحياة الاقتصادية وطبيعة هذا الدور، كما ترتبط بالنظام الاقتصادي المتبع والأيدولوجية التي يعتمد عليها، ولقد تزايدت مسؤولية الحكومة في السنوات الأخيرة بالتزامن مع مساعيها تجاه تطوير سياساتها الاقتصادية بمكوناتها كلها في جانب الإيرادات والنفقات، وأيضاً سياساتها الاقتصادية بشكل عام حتى تتمكن من زيادة مواردها وترشيد وتعبئة الموارد وإنفاقها بكفاءة لضمان تحقيق الأهداف المخططة للسياسة المالية.

ويُقترح:

- أن تعمل الحكومة على تطبيق سياسة ضريبية فاعلة تضمن تحقيق التنمية المالية والاستدامة الضريبية، والأهداف كلها؛ الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأن تركز السياسة الضريبية على مجموعة من القواعد، أهمها تكوين رأس المال، وسرعة التطور التكنولوجي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوجيه الاستهلاك، وتصحيح إختلالات السوق، وزيادة تنافسية المشروعات، وتوجيه قرارات أصحاب العمل فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، وإعادة توزيع الدخل، وتوجيه المعطيات الاجتماعية لتحقيق العدالة العمودية والعدالة الأفقية، ومن ثم مواجهة الفقر والحد منه.
- دراسة الآثار الاقتصادية المتعلقة بالاستدامة الضريبية، لجعل الضرائب تعمل لصالح أهداف التنمية المستدامة، بمعنى رفع سقف الضرائب المسؤولة عن مستقبل مستدام، كما يجب تضمين السياسة الضريبية وسائل لمكافحة اقتصاد الظل، وتطبيق الحوكمة المالية، والجاهزية للتكنولوجيا، مع مراعاة المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تطوير وتحديث الإدارة الضريبية كمنظومة بشرية وإدارية وتكنولوجية متكاملة.
- التحول الرقمي الضريبي، والتحديث المستمر للإدارة الضريبية، والخدمات الضريبية ما بعد تقديم الإقرار الضريبي، وتقديم الإيداع والدفع الإلكتروني، وتأسيس إدارة ضريبية فعالة من خلال عمليات تدقيق ضريبية قائمة على المخاطر، إضافة إلى أهمية المراجعة الدورية للمعدلات الضريبية، وتحديث أنظمة الاسترداد في ضريبة القيمة المضافة، واعتماد قاعدة ضريبية واحدة كأدوات تيسير طرق سداد الضريبة.

١٤) الأطباء والمدرسون ونجوم الكرة أكثر المتضررين.. وتحرك جديد من المصلحة ضد التعاملات الوهمية/ الوفد

مستخلص:

كشفت جمعية خبراء الضرائب المصرية، عن صدمة بشأن ضياع أكثر من ٨٠٠ مليار جنيه سنويًا على الخزينة العامة للدولة، وحددت الجمعية الأسباب التي تؤدي إلى هذا الفقد الكبير من مستحقات الدولة، وأكدت أن التهرب الضريبي رغم انخفاضه، فإنه لا يزال يمثل مشكلة رئيسة تحرم خزينة الدولة من هذا المبلغ الكبير، وشددت على ضرورة وضع حلول عاجلة خاصة بالنسبة للفئات الأكثر تهربًا من الضرائب.

ويُقترح:

- ضرورة امتناع الممولين كافة عن التعامل بالفواتير ذات التعاملات الوهمية، وخصم الضريبة دون وجه حق، وقيامهم بالإبلاغ عن الشركات التي تقوم ببيع هذه الفواتير، وذلك على الخط الساخن للإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي.



مستخلص:

أصبحت كيفية فرض الحكومات الضرائب موضوعًا سياسيًا ساخناً أكثر من أي وقت مضى، ومحوراً لصراع فكري وسياسي واجتماعي نظراً لتأثيره في مناخ الحياة جميعها؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويُقترح:

- تعزيز التنمية الاحتوائية التي تتجنب عدم المساواة المفرط الذي يعوق التنمية ويضعف التماسك الاجتماعي، خاصة بعد أن أصبح عجز الموازنة والدين الحكومي مدعاة إلى القلق، ويتطلب العمل على بناء حيز مالي يتيح الفرصة للحركة، ويساعد على الضبط المالي.
- بذل المزيد من الجهد والعمل بكامل الطاقة لوضع العجز والدين في المسار التنازلي الثابت وفي اتجاه الأهداف التنموية على المدى المتوسط.. لذلك أصبح تعزيز الطاقة الضريبية أهم مما كان عليه في الماضي.
- الالتزام بالعدالة الضريبية وشموليتها وعدم فرض ضرائب على الفقراء ومحدودي الدخل، وبالتالي التحول من التركيز على الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، حيث إن الأولى أن تُفرض على الاستهلاك وليس على الدخل، ونظراً لأن الأغنياء يدخرون الجزء الأكبر من دخولهم، فإنها تؤدي إلى زيادة الفقر ما لم يراع ذلك في هيكل الضريبة وسلة استهلاك الأسر.
- تخصيص الموارد لتعزيز النمو والإنتاجية، وذلك عن طريق إزالة التشوهات التي تحول دون توجيه الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، ويضمن أن يتخذ القرار الاستثماري وفقاً لمعايير الجدوى الاقتصادية وليس لأسباب ضريبية، إذ إن رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهي المحرك الأساسي للتنمية ورفع مستويات المعيشة، تتطلب استخدام أدوات السياسة الاقتصادية عموماً والضريبة منها على وجه الخصوص بطريقة سليمة.
- مراعاة الأثر في العدالة الضريبية فكلما كان الوعاء الضريبي واسعاً ومحايداً، وكانت الإيرادات الضريبة مستقرة، كانت هناك فرص أكبر للإصلاح وهو ما يتطلب تحديد مفهوم الدخل الخاضع للضريبة وكيفية معاملة الأنواع المختلفة من الدخل والاستقطاعات والإعفاءات وهيكل أسعار الضريبة وعدد الشرائح، وكلها أمور تعكس العدالة الضريبة.

١٦ ضريبة التصرفات العقارية/ بريد القراء

مستخلص:

تعتبر ضريبة التصرفات العقارية من أكثر أنواع الضرائب التي ينشأ بسببها نزاع بين الممولين ومصصلحة الضرائب، حيث إن المصلحة تفرض أسعارًا جزافية يتم احتساب الضريبة على أساسها وهو أمر مخالف للأعراف والقانون، كما أن تلك الضريبة يجب أن تفرض على الربح الناتج عن البيع وليس على إجمالي الثمن.

ويُقترح:

- مراجعة قانون الضرائب وتوحيد الأساس الذي يتم تطبيقه عند احتساب الضريبة، وليس ترك الأمر للمساومة بين المصلحة والممولين.



(١٧) مالية الشيوخ تطالب الحكومة بتوحيد الإجراءات بالمصالح الضريبية/ نورا فخري

مستخلص:

إن وثيقة خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعام الجديد وما تضمنته من برامج ومبادرات ومستهدفات بعيدة للمرة الثالثة، لم تكن بعيدة عما يشوب العالم من تحديات وصدمات أثرت بشكل كبير في مستهدفات التنمية في العالم، وفي الحالة المصرية على وجه التحديد، فقد تم إعدادها في ظل استمرار التحوط وعدم اليقين، رغم سطوع بعض من الضوء المبشر بالأمل في تخطي هذه التحديات وتلك الأزمات.

ويُقترح:

- العمل على تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها، وذلك من خلال توحيد الإجراءات للمصالح الضريبية جميعًا، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة.

١٨) ٦٢% من القراء يطالبون بإعفاء المصانع والمستشفيات من الضريبة العقارية/ اليوم السابع

مستخلص:

في استطلاع للرأي طرحه "اليوم السابع" على قرائه تحت عنوان: "هل تؤيد مطالب إعفاء المصانع والمستشفيات من الضريبة العقارية؟"، أيد ٦٢% من القراء مطالب الإعفاء، بينما عارض ٣٨% من القراء المطالب.

ويُقترح:

- إعفاء المصانع والمستشفيات من الضريبة العقارية.



١٩) برلمانية الشعب الجمهوري: لا بد من وضع حل جذري لمشكلة عدم الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب/ محمد العدس

مستخلص:

قال النائب "إيهاب وهبة" رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري بمجلس الشيوخ، إن مسألة حل المنازعات الضريبية مذكورة في دراسات سابقة من العام ١٩٥٤، ومنذ ذلك الوقت هناك منازعات لا نستطيع حلها، جاء ذلك خلال الجلسة العامة لمجلس الشيوخ لمناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار، ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بشأن دراسة الأثر التشريعي للقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية، وتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية".

ويُقترح:

- التعرف على الأسباب التي أدت إلى المنازعات الضريبية: وأن يتم منح الممول الملتمزم مزايا حقيقية تحفز وتشجع الباقيين، على أن يساعد ذلك على زيادة عدد الملتمزمين بالتعاون مع المنظومة الضريبية؛ زيادة عدد الممولين بزيادة كل من هم خارج الاقتصاد الرسمي.
- وجود منظومة ضريبة واضحة تحل المشكلات القائمة منذ فترة طويلة.

٢٠ عفرية ضريبة البورصة/ إسلام عبد الرسول

مستخلص:

شهدنا الأعوام الماضية مزيداً من الضبط الضريبي، نسب الالتزام الضريبي تتزايد، منظومة إلكترونية مراقبة على مدار الساعة، مشترياتنا وتحركاتنا مرصودة بالثانية، وتحولت مصلحة الضرائب إلى عين تفتش وتبحث عن كل مليم مستحق لصالح الضرائب، بل وامتد الأمر إلى منظومة الأجور، ورغم الضغوط الضخمة على المجتمع الضريبي والإدارة الضريبية على حد سواء للتوسع في تلك المنظومة المراقبة لم نسمع صوتاً ولم نر سوى الحديث عن التوقيت أو مطالب بمرونة في الإجراءات أو بمراعاة طبيعة نشاط اقتصادي بعينه، ولكن الجميع يتضامن مع القرارات الحكومية الرامية إلى ضبط موارد الدولة للإنفاق على خططها التنموية الأخرى إلا مستثمري البورصة هل لديهم من الحصانة لحمايتهم من سداد ضريبة عن أرباح فعلية محققة.

ويُقترح:

- وضع إجراءات للتوسع في الخضوع للضريبة طالما تحقق أرباحاً من قرارات وإجراءات تتحقق على أرض الوطن، وأن يكون التحرك ليس من باب فرض الضرائب، وإنما من تذليل الصعاب، حتى يؤمن الجميع "أن الضرائب لك لا عليك لأولادنا ومستشفياتنا ومدارسنا بلا تمييز لفئة دون أخرى".

٢١ الأجهزة الكهربائية: لا بد من حوافز جديدة لتحقيق مستهدفات الحكومة
٢٠٣٠/ محمد اسماعيل

مستخلص:

أشار "وافي أبو سمرة" عضو مجلس إدارة شعبة الأجهزة الكهربائية، إلى أن القطاع الصناعي المصري يواجه تحديات بالجملة على رأسها عدم توفير الدعم المالي الكافي من البنوك والمؤسسات المالية بعائد منخفض للمساهمة في دعم المشروعات الصناعية بمختلف صورها بالإضافة إلى عدم تحقيق التكامل بين الصناعات المختلفة، وغياب الربط بين الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية مما يقلل الإنتاجية في الكثير من الصناعات واعتماد كثير من الصناعات التطوير والتحديث المقدم من الخارج وعجز الصناعة عن توفير البدائل المحلية اللازمة لاحتياجات السوق المحلية.

ويُقترح:

- إعفاء المصانع من الضريبة العقارية بشكل نهائي أو على الأقل وضع أسس محاسبية جديدة للضريبة العقارية على المصانع تستند إلى القيمة الإنشائية، وليس القيمة السوقية على أساس أن صاحب المصنع لا يستفيد من ارتفاع قيمة الأرض فهي ليست وحدة استهلاكية، وإنما وحدة إنتاجية توفر فرص عمل وتلبي الاحتياجات المحلية وتقلل الاستيراد وتزيد الصادرات وتعزز الاحتياطي الأجنبي للدولة.
- وجود المزيد من الحوافز لتحقيق مستهدفات الحكومة الواردة في وثيقة الاتجاهات الاقتصادية للدولة المصرية حتى ٢٠٣٠، والتي تستهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعي إلى ما لا يقل عن ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل نمو الصادرات ٢٠% سنويًا.

٢٢ الفواتير الإلكترونية/ بريد القراء

مستخلص:

حسبًا ما تقوم به مصلحة الضرائب المصرية من نشر تعليمات وتنبهات بوسائل الإعلام المختلفة وبصفة خاصة خلال موسم تقديم الإقرارات الضريبية لتذكر الممولين بمواعيد تقديمها وما يترتب على تأخيرها أو عدم تقديمها من فرض غرامات مالية تصل في حدها الأقصى إلى ٢ مليون جنيه في بعض الحالات، والتنبيه بأنه اعتبارًا من أول شهر يوليو ٢٠٢٣ يعتد فقط بالفواتير الإلكترونية وليس بالفواتير الورقية في إثبات التكاليف والمصرفيات عند تقديم الإقرارات الضريبية، وكذلك في خصم ورد الضريبة على القيمة المضافة.

ويُقترح:

- إصدار القرارات والتعليمات اللازمة بالسرعة الممكنة لتلافي ما قد يظهر مستقبلاً من منازعات ضريبية بشأن الاعتداد بالتكاليف والمصرفيات غير المؤيدة بالفواتير الإلكترونية، ولسرعة سداد مستحقات المصلحة، حفاظًا على حقوق الخزنة العامة للدولة.



٢٣) "محامي الممولين" يرى النور بعد ١٩ عامًا من التعطيل: خبراء: المجلس الأعلى للضرائب يسهم في وضوح السياسات الضريبية للدولة ودعم ثقة الممول.. وتحفيز الاستثمار/ أسماء ياسر

مستخلص:

إن قرار تشكيل المجلس الأعلى للضرائب جاء انتصارًا لمبادئ العدالة الضريبية، ودليلاً جديداً على قناعة الدولة بأهمية توسيع دور القطاع الخاص، لأنه للمرة الأولى سيشارك الممولون في صياغة السياسات الضريبية، فضلاً عن ضمان حقوق الخزنة العامة للدولة، ووضع نظام ضريبي محفز للاستثمار ومشجع للإنتاج.

ويُفترح:

- وضع أدلة العمل الضريبي، واقتراح آليات معالجة ظاهرة المتأخرات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية.
- اقتراح آليات لمعالجة ظاهرة المتأخرات الضريبية، ووضع قواعد دائمة لتسوية المنازعات الضريبية دون اللجوء إلى المحاكم، حفاظاً على حقوق الدولة ودعمًا للمراكز الضريبية للممولين، والتأكيد على عدم فرض أعباء ضريبية جديدة، واقتراح آليات لتوسيع القاعدة الضريبية من خلال تقديم حوافز وتيسيرات لدمج الاقتصاد غير الرسمي الذي يزيد على ٧٠% في بعض القطاعات.
- وضع فلسفة للضرائب في مصر، والبعد عن التقديرات الجزافية، والحفاظ على التطبيق العادل للضرائب، ووضوح السياسات الضريبية خلال السنوات القادمة، ذلك الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مجتمع الأعمال لوجود شفافية وحوكمة في الإجراءات الضريبية ونسبة الضرائب في الأعمال في السوق المصرية، وبالتالي يسهم ذلك في تشجيع وجذب الاستثمارات، وضح مزيد من التدفقات النقدية خاصة الدولار؛ وذلك لوضوح السياسات الضريبية للدولة، وعدم وضع أي أعباء إضافية على القطاع الخاص وعلى مجتمع الأعمال، ليصبح حافزاً قوياً، ويخلق مزيداً من الثقة بين القطاع الخاص والدولة.

٢٤ موازنة شاملة لأول مرة/ أحمد هاشم

مستخلص:

استطاعت وزارة المالية خلال السنوات الأخيرة تحقيق نقلة نوعية كبيرة في أدائها، بل يمكن القول إنها غيرت جلدتها تمامًا، بهدف تحقيق أكبر قدر من الشفافية، والحفاظ على المال العام، من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة، والتي تضمنت ميكنة العمل بوزارة المالية والمصالح التابعة لها، وفي مقدمتها ميكنة المدفوعات الحكومية، وتوحيد حسابات جهات الدولة في حساب واحد فقط، وميكنة مصلحة الضرائب، وتطبيق القرارات الضريبية والفواتير والإيصالات الإلكترونية، بل وميكنة أجزاء العمل الضريبي كله بداية من تقديم الإقرارات وحتى فحصها، بخلاف تطبيق منظومة الشحن المسبق بمصلحة الجمارك، وأخيرًا صدور القرار الجمهوري بإنشاء المجلس الأعلى للضرائب، وهو الحلم الذي انتظره الممولون طويلًا منذ صدور قانون الضرائب على الدخل عام ٢٠٠٥.

ويُقترح:

- وضع استراتيجية جديدة تتضمن وضع سقف قانوني لدين الحكومة العامة لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.
- توجيه نصف إيرادات برنامج الطروحات لخفض حجم المديونية الحكومية بشكل مباشر مع العمل أيضًا على إطالة عمر الدين، بالإضافة إلى وضع سقف إجمالي للاستثمارات العامة للدولة بكامل هيئاتها وجهاتها لا يتجاوز تريليون جنيه في العام المالي المقبل، لإفساح المجال للقطاع الخاص؛ نمو الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٦٠%، والإيرادات الضريبية بنسبة ٣٠%، دون إضافة أي أعباء ضريبية على المواطنين أو المستثمرين، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية بتعظيم جهود الاستغلال الأمثل للنظم الضريبية الإلكترونية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

مستخلص:

المؤتمر الدولي الأول لاتحاد خبراء الضرائب العرب بعنوان: "مستقبل النظم الضريبية العربية في ظل ثورة الذكاء الاصطناعي"، الذي يعقد تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، وسيشهد هذا المؤتمر مشاركة واسعة من خبراء الضرائب والذكاء الاصطناعي بالوطن العربي واليابان.

ويُفتح:

- العمل على تعزيز الوعي في مفاهيم الذكاء الاصطناعي والتقنيات والتحديات والفرص المستقبلية ودورها في المنظومة الضريبية وتطويرها، وكذلك إبراز الدور الحيوي للذكاء الاصطناعي وتأثيره في سرعة وإنجاز العمليات الضريبية.
- وإيجاد آلية تعمل على الإصلاح والتطوير الضريبي العربي من أجل خلق بيئة ومناخ قادر على تعزيز الاستثمارات العربية وتطوير المنظومة الضريبية لبناء مجتمع ضريبي عربي يتكيف مع التطورات العالمية، والتحديات الحالية والمستقبلية للنظم الضريبية العربية ومدى فاعلية دور الذكاء الاصطناعي من أجل النهوض بالمنظومة الضريبية العربية، وذلك بما يتوافق مع المعايير والنظم الضريبية العالمية أملاً في منظومة ضريبية موحدة في ظل عالم متغير وتوفير منصة لعرض الأبحاث والإبداعات الفكرية الجديدة والمشاركة المعرفية لتطوير المنظومة الضريبية.
- العمل على إبراز أهمية البحوث والابتكارات والتدريب في مجال الذكاء الاصطناعي وتطوير المهارات والخبرات وتعزيز الكفاءات وتشجيع الابتكارات وتبادل الأفكار والاستراتيجيات لتعزيز التقدم والتطوير للمنظومة الضريبية.

٢٦ رئيس مصلحة الضرائب: طرح القانون الجديد للضرائب ووثيقة السياسات الضريبية للحوار المجتمعي الشهر القادم/ أحمد هاشم

مستخلص:

تسعى مصلحة الضرائب بجدية وبسرعة شديدة في محاور التطوير كافة بالمصلحة، بهدف إزالة التحديات التي تواجه المجتمع الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية، والشفافية، وتبسيط التعامل مع المصلحة، حيث إن اكتمال ميكنة المصلحة سيضعها في مصاف المصالح الضريبية بالدول المتقدمة، حيث ستكتمل منظومة الميكنة بمصلحة الضرائب قريباً.

ويُفترح:

- إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل، بسبب التعديلات الكثيرة التي تمت بالقانون الحالي الصادر عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى أن بعض أجزاء القانون الحالي تضمنها قانون الإجراءات الضريبية الموحدة، على أن يكون أهم ملامح القانون الجديد إتاحة حوافز لتشجيع القطاع الاقتصادي، وعدم زيادة أسعار الضرائب نهائياً، ومواكبة التطورات التي حدثت بالمجتمع الضريبي؛ تقديم حوافز لتشجيع الاقتصاد، وثبات أسعار الضريبة ومواكبة التطورات المتسارعة؛ تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات، وذلك لإنهاء الخلافات الأقل من ١٠ ملايين جنيه نهاية يونيو ٢٠٢٤.
- بدء الاستثمار في النجاحات التي تمت بمشروع ميكنة المنظومة الضريبية، وذلك بالتزامن مع تطبيق الإيصال الإلكتروني، وهو ما يسهم بشكل أكبر في تعزيز حوكمة المجتمع الضريبي.
- الاستفادة من حجم البيانات الضخمة التي وفرتها منظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث يوجد لدى المصلحة أكثر من مليار وثيقة إلكترونية، وهي تمثل كنز بيانات.
- تحقيق التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في سرعة إنهاء عمليات الفحص الضريبي بشكل سنوي دوري، وضمان دقتها، مع الحد من التدخل البشري لتحقيق العدالة الضريبية.

مستخلص:

إن عدم إصدار الفواتير الإلكترونية والإيصالات الإلكترونية بعد جريمة تهرب ضريبي يعاقب عليه القانون، ومصصلحة الضرائب لن تتوانى في بذل الجهود كلها للحفاظ على حقوق الخزانة العامة للدولة.

ويُقترح:

- ضرورة التزام الممولين الملزمين بمنظومة الفاتورة الإلكترونية ومنظومة الإيصال الإلكتروني بإصدار الفواتير الإلكترونية والإيصالات الإلكترونية، وذلك حتى لا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم، وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد.



٢٨) د. حسام الغايث مدير فرع شركة أصول القابضة للاستثمارات المالية بالإسكندرية: الرقابة الرشيدة على الأسواق أولى خطوات السيطرة على "غول التضخم" / صلاح الدين عبد الله

مستخلص:

يعاني الاقتصاد مشكلات كبيرة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، مع حجم الالتزامات فيما يتعلق بالديون الخارجية، ذات التأثير السلبي في الأسعار والاستثمار، وقدرته على النمو، في ظل عملية رفع أسعار الفائدة، ومشكلات سعر الصرف غير المستقر، والمتوافر بالسوق السوداء، كما أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يقدر بنحو ٤٠% من الاقتصاد، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الحصيلة الضريبية لا تسدد، والوصول إلى هذه النسبة يكون له تداعياته الإيجابية على الاقتصاد.

ويُقترح:

- تقديم محفزات وإجراءات اقتصادية تشجيعية، يحميها قانون لضمان تطبيق هذه القوانين، بما يلزم الدولة بالتنفيذ، والعمل بقانون الضرائب التصاعدية، والذي سيعمل بصورة كبيرة على تحقيق إيرادات للدولة، وأيضًا تحقيق العدالة بين الممولين، خاصة أن الضرائب المتعددة على شريحة واحدة فقط، تدفع إلى «تطفيش» الاستثمار.

(٢٩) "خبراء الضرائب": مستلزمات الإنتاج تمثل ٥٦% من الواردات والحوافز الضريبية تقلل نزيف الدولارات / محمد عبد الرحمن

مستخلص:

إن صناعة مستلزمات الإنتاج في مصر تعاني ٣ مشكلات رئيسية: أولها أن نسبة كبيرة تعتمد على الورش الصغيرة، ولا توجد قاعدة بيانات لها لتتحول إلى صناعات مغذية للمصانع الكبرى. والمشكلة الثانية تتمثل في أن بعضها لا يتوافق مع المقاييس والمعايير الدولية، أما المشكلة الثالثة فهي السماسرة الذين يستوردون مستلزمات إنتاج بدعوى التصنيع ويتاجرون بها.

ويُقترح:

- منح حوافز ضريبية لصناعة مستلزمات الإنتاج بهدف الحد من الاستيراد وتوفير العملات الأجنبية، وتقليل معدل البطالة، وتحسين معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي.



Print

ISSN: 1687-6504

٢٠٢٦



الحي الحكومي - العاصمة الجديدة - مصر
رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحي السكني R3
تليفون: ٤-٣-٢-١-٢٠٥٤٦٦٠٠ (+٢٢) فاكس: ٢٠٥٣٢١١٥ (+٢٢)
www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

